

حدود المنظور الواقعي كمدخل لتفسير الحروب الداخلية في دول الجنوب

د. سعاد محمود أبو ليله*

مقدمة:

ركز الدارسون أثناء فترة الحرب الباردة على تحديات المواجهة الأمريكية السوفيتية، ومن ثم أعطوا اهتماماً محدوداً بالصراعات الداخلية في دول ما أطلق عليه آنذاك "العالم الثالث"⁽¹⁾، حتى هذا الاهتمام المحدود كان يتم في إطار سياق الصراع بين الشرق والغرب⁽²⁾، وبانتهاء الحرب الباردة وبالرغم من التغيرات الكبيرة على مسرح السياسة الدولية وداخل دول العالم نفسها خاصة دول الجنوب التي شهدت تزايداً في معدل الحروب بداخلها، إلا إن ذلك لم يصاحبه تقدم على مستوى التنظير يسمح بتقديم إطار متكامل لتفسير تلك الظاهرة أو وضع أسس لتسويتها وحلها، خاصة وإن الجدل قد ثار بالفعل بين المنظرين عقب انتهاء الحرب مباشرة حول مدى ملائمة المدارس التقليدية في العلاقات الدولية لدراسة القضايا الداخلية والخارجية المرتبطة بدول الجنوب.

وفي هذا الإطار يقتصر هدف هذه الدراسة على السعي للوقوف على مدى ملائمة المنظور الواقعي - باعتباره التيار السائد في تحليل العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية - لتحليل ظاهرة الحروب الداخلية⁽³⁾ في دول الجنوب، حيث ثار جدل بهذا الشأن بين فريقين من المنظرين، يرى أولهما أن المدرسة الواقعية خاصة - تيار الواقعية الهيكلية - قادرة على تفسير بعض أشكال الصراع الداخلي في دول الجنوب، لما تتضمنه من مفاهيم رئيسية مثل القوة والطبيعة الإنسانية والفوضى والمعضلة الأمنية التي يمكن اختبارها في إطار الحروب الداخلية كما هو الحال بالنسبة للحروب الدولية، الأمر الذي يسمح بتقديم تفسير أوضح لطبيعة تلك الحروب فضلاً عن

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

تسويتها، وفي هذا الصدد يجادل أنصار هذا الفريق أنه بالرغم من قوة فكرة تماثل الوحدات "Like Units" في إطار النظام الدولي، إلا أن الواقع العملي قد شهد أشكالا مختلفة من الدول، ففي ظل الحرب الباردة كان هناك حديث عن عالم أول وثان وثالث، وبنهاية الحرب الباردة واختفاء العالم الثاني أصبحت دول العالم الحديث تنقسم إلى دول ما بعد الحداثة ودول حديثة ودول ما قبل الحداثة⁽⁴⁾، وهذا الاختلاف بين الوحدات يقدم أساساً لفكرة وجود عالمين في النظام الدولي الحديث، العالم الأول يطلق عليه "منطقة السلام Zone of Peace" وهو يضم دول ما بعد الحداثة أي الدول الديمقراطية الصناعية القوية، حيث العلاقات فيما بينها لم يعد يحكمها القواعد الواقعية القديمة، فالدول في هذا العالم لا يتوقع استخدامها الحرب كوسيلة للتعامل فيما بينها، ونظراً لأن هذا العالم يضم القوى الكبرى فإنه أكثر أهمية لتطور النظام الدولي ككل، أما العالم الآخر فيطلق عليه "منطقة الصراع Zone of Conflict"، وهو يضم مزيج من دول حديثة ودول ما قبل الحداثة حيث داخل تلك الدول وفيما بينها مازالت قواعد الواقعية التقليدية صالحة للتطبيق نظراً لاستمرار استخدام الحرب من جانب أعضائه كأداة لتحقيق الأهداف سواء داخل الدولة أو خارجها⁽⁵⁾.

أما الفريق الثاني فقد حاول أن يضع القضية في إطار أرحب يربطها بمدى ملائمة نظرية العلاقات الدولية بصفة عامة لتفسير القضايا الداخلية والخارجية المرتبطة بدول الجنوب، وفي ذلك يرى أن معظم المنظورات في العلاقات الدولية وعلى رأسها المنظور الواقعي وليدة السياق الجغرافي والتاريخي الذي نشأت فيه، فضلاً عن إدراكات المنظرين وخبرتهم، وبالتالي من المنطقي عدم صلاحيتها للتطبيق بشكل كامل على مستوى العالم، أو بمعنى آخر عدم ملائمتها لتفسير سلوك أغلبية أعضاء النظام الدولي أي دول الجنوب، في السياق ذاته يعتقد أنصار هذا الفريق أن محاولات بعض تلك المنظورات لتطوير مقولاتها بعد انتهاء الحرب الباردة مازالت قاصرة عن دراسة دول الجنوب بشكل متكامل نظراً لاستمرار تركيز اهتمامها على القوى الكبرى في النظام الدولي والنظر إلى دول الجنوب على أنها مجرد Objects أو مقصد لسياسات تلك القوى⁽⁶⁾، وفي ذلك يشيرون إلى التقارب بين الواقعية الجديدة Neorealism والليبرالية الجديدة Neoliberalism والذي تولد عنه ما أطلق عليه Ole Waever "التركيبية

الجديدة الجديدة Neo- Neo Synthesis⁽⁷⁾، والتي تحاول تفسير التعاون (أفكار كوهين) في إطار النظام الدولي الفوضوي (أفكار والتز) بعد انتهاء الحرب الباردة⁽⁸⁾، حيث لم تعد القوى الكبرى منغمسة في التوازن في مواجهة بعضها البعض وإنما اتجهت لخلق تجمع من القوى يتولى المسئولية الرئيسية في الحفاظ على النظام الدولي في إطار مرحلة أطلق عليها بوزان **Unipolarized Multi polarity**.

وارتباطاً بما سبق تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي: هل يستطيع المنظور الواقعي تقديم تفسير يعتد به للحروب الداخلية في دول الجنوب؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي فلماذا؟، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هي العوامل المفسرة لذلك؟ وهي في ذلك تنطلق من افتراض قصور المنظور الواقعي عن تقديم إطار متكامل لتفسير تلك الحرب، الأمر الذي يستوجب الاستعانة بتفسيرات مكملة تعطي وزناً أكبر للمتغيرات الداخلية في تلك الدول، ولذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء يحل الجزء الأول افتراضات المدرسة الواقعية حول الحروب الداخلية، ويدرس الثاني حدود صلاحية المنظور الواقعي لدراسة تلك الحرب، في حين يتناول الجزء الثالث كيفية تفسير الحروب الداخلية من خلال رؤية من دول الجنوب.

أولاً: افتراضات المدرسة الواقعية حول الحروب الداخلية:

لم تكن دول الجنوب موضع اهتمام المدرسة الواقعية، حيث ارتكز تحليلها بالأساس على القوى الكبرى داخل النظام الدولي وذلك بالرغم من فكرتها عن تماثل الوحدات **Like Units** في إطاره، والتي يجب فهمها في ضوء التماثل الوظيفي للدول أي بالرجوع إلى الوظائف التي تؤديها كل دولة من أجل تشكيل نفسها كوحدة سياسية، وفي ذلك يجادل والتز بأنه لا يوجد اختلاف في الوظائف التي تؤديها الوحدات المختلفة في العالم الفوضوي الذي يركز على حقيقة أن كل الوحدات (أو على الأقل الغالبية العظمى منها وكل القوى الرئيسية) تتمتع بالسيادة والتي تعنى أن لها الحق في تأدية كل وظائف الحكومة بغض النظر عن مستوى ذلك الأداء، أي عما إذا كان جيداً أم سيئاً⁽⁹⁾، فاختلاف الدول في تأدية المهام الحكومية ليس مهماً طالما كانت الدول العظمى قادرة على فعل ذلك باعتبارها الفاعل الذي يشكل هيكل النظام الدولي، بمعنى آخر التماثل بين الوحدات لا يجب فهمه في ضوء الأدوار المختلفة التي تلعبها الدول في

إطار النظام الدولي، حيث توجد قوى كبرى، ومتوسطة، وتابعة... (10). وهو ما يعني بداية استبعاد الكثير من دول الجنوب من دائرة اهتمام المدرسة الواقعية، ومن ثم عدم اتفاق منظريها حول أهمية دورها في النظام الدولي، وهو الجدل الذي اشتد بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مراجعة الأهمية الاستراتيجية لبعض الأقاليم ومنها الجنوب، وارتباط ذلك بمصالح السياسة الأمريكية (11). وفي هذا السياق يمكن القول أنه بالرغم أن الواقعية بتياراتها المختلفة مرتبطة بتحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول، إلا إن افتراضاتها من الممكن أن تساعد في فهم الحروب الداخلية، والتي يرى كثير من المحللين أنها تحول السياسة الداخلية إلى فوضى كما هو الحال في النظام الدولي، حيث يسعى الفاعلون في ظل الفوضى إلى الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن باستخدام القوة (12)، الأمر الذي يجعل مفاهيم مثل الفوضى والمعضلة الأمنية وتوازن القوى من الممكن اختبارها في إطار الحرب الداخلية كما هو الحال في الحرب الدولية.

تفترض الواقعية أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، وإنها تسعى للاستزادة من قوتها للحفاظ على أمنها، وهي تتسم بالرشادة والعقلانية ومن ثم تستند في اتخاذ قراراتها على حسابات المكسب/الخسارة، رغم ذلك يختلف منظروها حول ما إذا كانت تسعى للتوازن في مواجهة القوة أو التهديدات (13)، كذلك لا يوجد اتفاق حول المحدد الرئيسي لهذا السلوك وعما إذا كان الطبيعة الإنسانية أم عنصر الفوضى في النظام الدولي.

وفي هذا الإطار تبدأ الواقعية الكلاسيكية بنظرة متشائمة حول الطبيعة الإنسانية تخلص من خلالها إلى افتراضات رئيسية حول طبيعة الدول وسلوكها، فكما أن الإنسان أناني يعيش في إطار بيئة اجتماعية تتسم بالصراع المستمر مع أقرانه للحفاظ على الذات، فإن الدولة لها نفس الاهتمام بالذات حيث تتحرك في إطار نظام يتسم بالفوضى مما يجعلها في صراع مستمر من أجل البقاء بالاستحواذ على أكبر قدر من القوة (14)، ونظراً لهذه الطبيعة الإنسانية الأنايية فإن الوظيفة الأساسية للدولة هي تعديل حسابات المكسب/الخسارة لمواطنيها بما يؤدي إلى خفض فرص لجوئهم إلى العنف إلى أدنى درجة ممكنة، حيث تقوم الدولة بدور الحكم أو الوسيط Arbiter لحل المصادمات التي

قد تنشأ بين الأفراد نظراً لاملاكها السلطة الشرعية التي منحت لها عن طريق العقد الاجتماعي لفرض النظام Order في المجتمع، حيث تفعل ذلك عن طريق نزع سلاح الأفراد والجماعات داخلها، في نفس الوقت تشكل قوتها الذاتية من الجيش والشرطة بما يمكنها من تحقيق النظام الداخلي والبعد عن الفوضى⁽¹⁵⁾.

في السياق ذاته ترى أن الصراع من أجل الاستحواذ على القوة وتحقيق البقاء يتحقق داخل الدولة كما هو الحال بين الدول، وفي ذلك قال مورجانتو أن جوهر السياسة الدولية يتطابق مع مثيله الداخلي فكلما منهما ما هو إلا صراع من أجل القوة، وإن كان يرتبط ذلك بالضرورة بالسياق المختلف لمثل هذا الصراع في كل من المجالين، بمعنى تمتع الدولة على المستوى الداخلي بوجود حكومة مركزية تحتكر امتلاك واستخدام القوة⁽¹⁶⁾.

وارتباطاً بما سبق تعطى الواقعية الكلاسيكية اهتماماً كبيراً بتشكيل وتنظيم المجتمعات السياسية وديناميات التفاعل بين الأبنية السياسية الداخلية، في حين يحتل النظام الدولي المرتبة الثانية في اهتمامها، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى تفسير المراحل الأولى لتشكيل الدول في النظام الدولي مقارنة بالواقعية الهيكلية، حيث افترض كل من هوبز وميكافيللي أن قضايا الحفاظ على النظام Order على المستوى الدولي لا يمكن تحليلها بمعزل عن مشكلة النظام داخل الدولة Domestic Order، باعتباره المكون الرئيسي الذي على أساسه يتركز النظام على المستوى الدولي، ولذلك يرى هوبز في نظريته للعقد الاجتماعي أن السيادة هي ارتباط بين القوة الإكراهية والقبول، وأن هذا الارتباط هو الذي يوفر الشرعية للسلطة السياسية ويحل مشكلة النظام داخل المجتمعات، وبالتالي تحقيقه على المستوى الدولي، بمعنى منع تصدير الفوضى الداخلية إلى المستوى الدولي أي العلاقات بين الدول⁽¹⁷⁾.

أما الواقعية الهيكلية أو الواقعية الجديدة فأنها بالمقارنة بالواقعية الكلاسيكية تجعل عنصر الفوضى في النظام الدولي هي نقطة البداية في تفسير السياسة الدولية بدلاً من الطبيعة الإنسانية، حيث الفوضى تجبر الدول على الاستزادة من مصادر القوة من أجل الحفاظ على البقاء، في نفس الوقت تتركز على تمييز واضح بين الفوضى خارج الدول أي في النظام الدولي ووجود نظام Order داخلها، حيث وجود الفوضى

خارج الدول يجعلها تسعى للحصول على المكاسب النسبية ممثلة في القوة أو الأمن، في حين يسهل لها النظام في الداخل اتباع السلوك العقلاني لتحقيق هذا الهدف، بمعنى آخر تفترض الواقعية الهيكلية أن العالم السياسي داخل الدول يختلف تماماً عن العالم السياسي خارجها، حيث يتسم داخلها بالهيراركية أي وجود سلطة مركزية حاكمة، بينما يتسم خارجها بالفوضى من حيث عدم وجود مثل تلك السلطة⁽¹⁸⁾، ونظراً لخشية والتز من توصل دراسات إمبريقية إلى نتائج قد تقوض مقولته فإنه قد أشار إلى أن هناك احتمالات لحدوث عنف شديد داخل بعض الدول مقارنة باستخدامه فيما بينها، الأمر الذي يجعل من المحال الفصل بين المجالين الداخلي والخارجي من حيث اللجوء لاستخدام القوة⁽¹⁹⁾، وهو ما يعني أن غياب وجود سلطة مركزية لفرض النظام يؤدي إلى حدوث صراع عنيف، حيث تتجه الجماعات والدول للتصرف بشكل أكثر تشابهاً في حالة الفوضى، في نفس الوقت رأى والتز أن وجود بعض مظاهر الهيراركية في النظام الدولي مثل منظمة حلف شمال الأطلسي أو منظمة الأمم المتحدة لا ينفي صفة الفوضوية عن النظام الدولي، حيث أنها عناصر تعمل على ضبط ممارسة السيادة في عالم فوضوي في إطار نظام دولي أكبر⁽²⁰⁾، حيث أن المهم من وجهة نظره هو السمة السائدة وعمماً إذا كانت الفوضى أم النظام.

وارتباطاً بذلك ترى الواقعية أن الحرب الداخلية تحدث الفوضى داخل الدولة، نتيجة ضعفها أو تفككها أو عدم وجود حكومة مركزية، حيث يبرز دور "المعضلة الأمنية" والتي تعني هنا سعي كل طرف داخل الدولة لتحسين وضعه الأمني، فإذا كانت الفوضى على المستوى الدولي تقود الدول إلى الاستزادة من قوتها وربما تقود للحرب بين الدول، فإن ذلك قد يحدث أيضاً داخل الدولة عندما تنهار السلطة المركزية، الأمر الذي قد تكون من نتيجته حدوث حرب داخلية بغض النظر عما إذا كان ذلك هو الهدف الأساسي لتلك الجماعات⁽²¹⁾، وتستمر تلك الجماعات في التصارع طالما استمر غياب السلطة المركزية الإكراهية، وتتوقف فقط عندما تصبح جماعة منها قوية بدرجة تكفي لفرض إرادتها على الجماعات الأخرى، أي حدوث توازن في القوى كما هو الحال في الحروب بين الدول⁽²²⁾، أي أن التفوق أو على الأقل توازن القوى هو الوسيلة لكبح العنف⁽²³⁾.

أما بالنسبة لإنهاء الحرب الداخلية، فإن الواقعية ترى إنه إذا كانت الحرب تقع بسبب الطبيعة الإنسانية الأنانية أو الفوضى. وحيث أنه من الصعوبة تغيير تلك الطبيعة الإنسانية فإن وسيلة إنهاء الحرب تكمن في الحد من الفوضى أو إنهائها، فإذا كان ذلك مستحيلاً على مستوى النظام الدولي فإنه ممكناً على مستوى الحروب الداخلية، وفي هذا السياق يرى هوبز أن الحل يكمن في خلق حكومة مركزية تتمتع بدرجة من القوة تكفي للتغلب على تلك التحديات، فإذا كان ينقص النظام القائم القوة الإكراهية للاستمرار في السلطة، فإن نظاماً آخر أكثر قدرة من الممكن أن يحل محله، وعندما يدرك الطرف المتمرد أنه لن يستطيع تحقيق مصالحه عن طريق استخدام العنف فإنه قد يتوقف عن استخدامه أو حتى على الأقل لن يستمر عنفه سوى لفترة محدودة على المدى القصير⁽²⁴⁾، أي أن المهم عند الواقعية هو إيقاف العنف والفوضى، ومن ثم لا تهتم بأسباب هذا العنف، بمعنى أنها لا تهتم بالجزور الأساسية للصراع، وعما إذا كانت الجماعات داخل الدولة قد سلكت طريق العنف لأنها لا تشعر بالأمن، أو لأن الشعب يشعر بالإحباط، حيث كل ما تهتم به هو أن الجماعات ستتوقف عن استخدام العنف في مواجهة الحكومة عندما تدرك أنها لن تحصل على مكاسب أو إنها ربما تعاقب بشدة إذا استمرت في استخدامه⁽²⁵⁾.

في السياق نفسه تقدم الواقعية اقترايين لإنهاء الحرب يفتحان الباب أمام تدخل العامل الخارجي، فمن جانب يستطيع التدخل لتغيير ميزان القوى الداخلي في الدولة الهدف بما يسمح للطرف الأقوى من أن يفرض التسوية على الأطراف الأخرى، حيث يكون هذا الاقتراب غالباً هو المفضل بالنسبة للفاعل الخارجي بدلاً من السماح للصراع من أن يستمر إلى ما لا نهاية، رغم ذلك فإن انتهاء الحرب الداخلية عن طريق التفاوض والتوصل إلى اتفاق تسوية غالباً ما يكون مهمة صعبة، حيث أن تلك التسويات قد تؤدي إلى جعل المعضلة الأمنية أكثر خطورة، فغالباً ما تترك تسويات الحروب الدولية كل طرف في الحرب قادراً على الدفاع عن نفسه، في حين تتطلب تسويات الحروب الداخلية نزع سلاح أحد الأطراف، في الوقت الذي يستمر في الحياة داخل نفس الدولة مع خصومه السابقين⁽²⁶⁾، ومن ثم فإن تدخل العامل الخارجي في حد ذاته لا يؤدي إلى سلام ما لم يدعم بنوع من القوة الإكراهية، بمعنى أن المعضلة الأمنية في الحروب

الداخلية يصعب حلها ما لم يتعهد الفاعل الخارجي بالتزامات معقولة بالتدخل باستخدام القوة لحماية الأطراف التي تم نزع سلاحها(27).

أما الاقتراب الآخر فيتمثل في المساعدة في إقامة حكومة مركزية قوية في الدولة الهدف، وذلك إما بالتدخل العسكري المباشر، أو بتشجيع النخب الوطنية عن طريق مساعدات عسكرية وسياسية كافية لفرض سيادتها على أرضها(28)، وفي ذلك تجادل الواقعية بأن تحقيق الأمن والاستقرار السياسي يجب أن يكون الهدف الأول للتدخل الخارجي، لأن البديل هو العودة للفوضى مرة أخرى، بمعنى أن نجاح التدخل الخارجي يجب أن يقاس بقدرته على تحقيق السلام والأمن الداخلي(29)، الذي يؤدي إلى التغلب على المعضلة الأمنية التي قد تدفع الأفراد والجماعات داخل الدولة للحصول على بديل آخر يمنحهم إياه، وفي ذلك يرى البعض ضرورة وضع استراتيجيات للتعامل مع العناصر المتطرفة المصرة على الاستمرار في استخدام العنف لتحقيق أهدافها نظراً لإدراكها الصراع على أنه مباراة صفرية، بحيث تتضمن تلك الاستراتيجيات مجموعة من العقوبات التي تزيد من عبء تكلفة الحرب على تلك العناصر(30).

في السياق ذاته يرى البعض الآخر أن هناك ثلاثة عوامل تزيد من احتمال نجاح تدخل العامل الخارجي تتمثل في استخدام قدر كاف من القوة العسكرية **Overwhelming Force**، كذلك قدر كاف من التمويل، فضلاً عن قدرته على الاستمرار لفترة طويلة نسبياً داخل الدولة، حيث أن رحيله المبكر قد يؤدي للفشل(31)، في نفس الوقت يعتقد أنصار هذا الرأي أن تلك العوامل من السهل توافرها إذا كان الطرف المتدخل له مصالح ذاتية تدفعه للوفاء بتلك الالتزامات مثل وجود روابط استثمارية، أو مصالح استراتيجية، واستثمارات اقتصادية(32).

نخلص مما سبق:

أن الواقعية ترى أن السبب الرئيسي لحدوث الحرب الداخلية هو عامل الفوضى، والذي ينتج عن ضعف الدولة أو انهيارها أو ضعف سلطة الحكومة المركزية، وما يرتبط بذلك من فوضى تؤدي إلى المعضلة الأمنية "حيث يسعى الفاعلون داخل الدولة إلى الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن لأنفسهم باستخدام القوة، ومن ثم إيقاف تلك الحرب عن طريق إنهاء تلك الفوضى أو الحد منها عن طريق تغيير ميزان القوى الداخلي أو إقامة حكومة مركزية قوية بمساعدة العامل الخارجي.

ثانياً: الانتقادات الواردة على التفسيرات الواقعية للحرب الداخلية وإنهائها:

اختلف الدارسون في تقييمهم لمدى ملائمة مقولات المدرسة الواقعية لتفسير الحرب الداخلية وتسويتها في دول الجنوب، حيث اعتقد البعض منهم في قدرة النموذج الواقعي على تفسير تلك الحرب لسببين أولهما مناسبة الواقعية التقليدية لتفسيرها نظراً لاهتمامها بتشكيل الوحدات السياسية في مراحلها الأولى، كذلك ديناميات التفاعل داخل الدولة، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى تفسير الحرب الداخلية في تلك الدول التي يمر معظمها الآن بنفس المرحلة من النمو الاجتماعي كما كان الحال في فلورنسا في القرن 19، وبريطانيا في القرن 17 أي نفس السياق الذي انعكس في كتابات الآباء المؤسسين للواقعية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الدول في تلك المراحل الأولى من التكوين تكون أكثر ميلاً لتبني السلوك الصراعي وإن أغلب هذا الصراع يحدث داخل الدول، في نفس الوقت الذي لا تستبعد فيه الواقعية الكلاسيكية دور النظام الدولي في التأثير على سلوك الدول وإن احتل المرتبة الثانية في اهتمامها⁽³³⁾، أما السبب الثاني فيمكن في المفاهيم الرئيسية للنموذج الواقعي مثل القوة والمعضلة الأمنية وتوازن القوى، التي تصلح كلها للتطبيق في إطار الحرب الداخلية حيث تسود الفوضى داخل الدولة كما هو الحال في الحروب الدولية.

أما الفريق الثاني فيرى قدرة محدودة للنموذج الواقعي في تفسير الحروب الداخلية في دول الجنوب، حيث تمثلت الأسانيد التي ارتكز عليها رأيه فيما يلي:

1- يصعب تقبل فرض الواقعية القائل "بتمائل الدول" في النظام الدولي، ومن ثم النظر إلى دول الجنوب على أنها صورة Version ناجحة من النموذج الغربي للدولة، حيث أن ذلك لا يصدق بالنظر إلى الحقائق المرتبطة بالواقع العملي، فمثلاً الاهتمام الأساسي لمعظم دول الجنوب ليس ممارسة علاقاتها الخارجية وفقاً لافتراضات النموذج الواقعي أي التوازن في مواجهة القوى الأخرى أو في مواجهة التهديدات الخارجية، حيث أن شاغلها الأساسي هو القدرة على الوصول بدولها إلى مصاف نموذج الدولة الفعالة المدعومة بالشرعية، بمعنى أن الواقعية خاصة في تيارها الهيكلي قد أعطت الأولوية للعوامل النظامية Systemic Factors في تفسير سلوك الدولة، في نفس الوقت الذي أهملت فيه المتغيرات الداخلية التي قد تؤدي إلى الصراع، ومن ثم عدم قدرتها على تطوير آليات لحله⁽³⁴⁾.

2- أن الواقعية الهيكلية على صواب في رؤيتها للفوضى Anarchy في النظام الدولي بمعنى غياب سلطة مركزية قادرة على فرض القواعد على المستوى الدولي وليس بمعنى التشتت Chaos، رغم ذلك فإن معظم منظريها قد جانبهم الصواب في افتراض أن الفوضى تسود العلاقات بين الدول، في حين يسود النظام Order داخل الدول، حيث أن الأدق افتراض وجود نظام على مستوى العالم وفوضى داخل الدول وأنها تمثل التهديد الأكثر خطورة للدول في النظام الدولي بما في ذلك الدول الرئيسية⁽³⁵⁾.

3- أن دراسات دول الجنوب تشير إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه التهديدات الداخلية في دفع قادتها إلى جر الدولة إلى حروب خارجية، بمعنى أن دراسة قضايا دول الجنوب لا تحتاج فقط للتحليل على مستوى النظام والدولة، ولكن قد يكون التحليل على مستوى الفرد هو الأكثر ملاءمة، حيث يتجه قادة الدول المهددة بحروب داخلية إلى فعل كل ما يستطيعون للبقاء في السلطة، ومن ثم يستوجب هذا فهما لمصالح القادة وليس فقط مصالح الدولة، حيث تشير خبرة دول الجنوب إلى أن القيادة قد تذهب إلى الحرب، إذا كان ذلك يزيد من فرص بقائها في السلطة ويمكنها من ردع الصراع الداخلي، أي أن السلوك الصراع الخارجي للدولة يتطلب ليس فقط فهم توازن القوى الإقليمي أو الدولي، ولكن أيضاً ضرورة النظر إلى توازن القوى الداخلي لاحتمال كونه دافعاً للحرب الدولية⁽³⁶⁾.

4- وجود تحفظات على الافتراض الرئيسي للواقعية والذي يرى أن المفتاح الرئيسي لتحقيق النظام Order كوسيلة للخروج من الفوضى - باعتبارها المصدر الرئيسي للحرب - هو إقامة حكومة مركزية قوية، بمعنى أن غياب ذلك قد يؤدي إلى حرب داخلية في دول الجنوب أو في أي مكان آخر، حيث تشير خبرة تلك الدول إلى منطقتين معكوستين: فقد تكون تقوية السلطة المركزية وليس ضعفها أو انهيارها هو السبب الرئيسي في الحرب الداخلية، حيث كثير من النظم المدعومة بقوة إكراهية ضخمة قد تم إقصاؤها أو أصبحت مهددة بحروب داخلية، بمعنى أنه توجد عوامل أخرى تفسر قيام حرب داخلية في دولة وعدم حدوثها في أخرى بالرغم من توافر القوة الإكراهية، وهي عوامل مرتبطة بالقيم مثل الشرعية ومن ثم لا بد من أخذها في الاعتبار نظراً لتجاهلها من جانب الواقعية⁽³⁷⁾.

5- أن رؤية الواقعية لتسوية وإنهاء الحرب الداخلية قد تكون ملائمة للدول التي تتمتع تاريخياً بالاندماج القومي، أو حالة وجود صراع داخلي بين جماعتين داخل الدولة كما هو الحال بالنسبة للسلام النسبي بين المسلمين والهندوس في الهند منذ الاستقلال اعتماداً على كفاءة وقوة الشرطة والجيش الهنديين، ولكن يصبح الحل المقدم من الواقعية موضع تساؤل في المجتمعات التي تضم جماعات عديدة عرقية أو دينية أو إثنية لا يعترف أحداها بشرعية الآخر، أي يوصف الوضع بعدم وجود شرعية أفقية **Horizontal Legitimacy** كما يجب أن يسميه هولستي، الأمر الذي يفرض ضرورة عدم الاعتماد على حلول مرتبطة بالخبرات الغربية، أي أخذ السياق الداخلي في دول الجنوب في الاعتبار عند تسوية وإنهاء الحروب الداخلية⁽³⁸⁾، من جانب آخر فإن خبرة تلك الدول تشير إلى أن المشكلة الحقيقية داخل الدولة لا ترتبط في كثير من الأحيان بعلاقة الجماعات المختلفة بعضها البعض، وإنما تكمن في علاقة تلك الجماعات بالدولة (الشرعية الرأسية **Vertical Legitimacy**)، أي أن الدولة تصبح هي مصدر التهديد الرئيسي لأمن الجماعات، ومن ثم اتجاه أعضاء تلك الجماعات لتسليح أنفسهم للحفاظ على أمنهم في مواجهة الدولة⁽³⁹⁾، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 169 مليون ضحية قد لقيت حتفها على يد حكوماتها مقابل 38.5 مليون ضحية للحروب الدولية خلال القرن العشرين⁽⁴⁰⁾.

مما سبق تخلص الدراسة إلى محدودية صلاحية المنظور الواقعي لتفسير الحروب الداخلية في دول الجنوب لعدة أسباب يأتي إلى رأسها خصوصية طبيعة الدولة في الجنوب واختلافها عن مثيلاتها في الشمال، كذلك إغفال النموذج الواقعي لدور المتغيرات الداخلية خاصة الأبعاد المعيارية، مع تركيزه على التحليل على مستوى النظام الدولي في حين أن قضايا دول الجنوب تتطلب أيضاً التحليل على مستوى كل من الفرد والدولة.

في السياق ذاته ترى الدراسة أنه بسبب هذه العوامل كلها لم ينجح في تطوير آليات لحل الحرب الداخلية، حيث يمكن القول أن ما قدمه هو أقرب إلى إدارة الصراع وتسويته⁽⁴¹⁾، بمعنى العمل على الحد من العنف والحيولة دون تصاعده دون أن يعني ذلك بالضرورة حله، أي التعامل مع الجذور الرئيسية المسببة للحرب والذي يتطلب

عملية طويلة المدى، وبالتالي فإن ما قدمه النموذج الواقعي ما هو إلا نقطة بداية على طريق طويل قد يؤدي إلى تحقيق النظام Order بالمعنى الذي تقصده الواقعية.

ثالثاً: كيفية تفسير الحروب الداخلية: رؤية من دول الجنوب:

في ضوء محدودية قدرة المنظور الواقعي على تفسير الحرب الداخلية في دول الجنوب، فإن الدراسة ترى أن فهم تلك الحرب يتطلب وضع إطار يجمع بين متغيرات خارجية مرتبطة بالتحليل على مستوى النظام الدولي، وأخرى داخلية يتم تحليلها على مستوى كل من الفرد والدولة، مع افتراض أن ما يحدث داخل الدولة هو المتغير الرئيسي المفسر لاندلاع تلك الحرب، ودون أن يعني ذلك استبعاد دور العامل الخارجي، فهو موجود بالقدر الذي تكون فيه الظروف الداخلية ملائمة لانغماسه، أو بمعنى آخر ترى الدراسة أهمية الاستفادة من الجوانب الإيجابية في النموذج الواقعي، مع استكمال أوجه النقص بالاستعانة بالمنظورات الأخرى التي تهتم بالأبعاد المعيارية⁽⁴²⁾، أو بنماذج تطورت في إطار دول الجنوب تعكس خصوصيته⁽⁴³⁾.

وارتباطاً بذلك تطرح الدراسة في هذا الجزء نموذجاً يعبر عن رؤية مفكر من دول الجنوب⁽⁴⁴⁾، يجمع فيه بين افتراضات المدرسة الواقعية التقليدية والحقائق الواقعية في دول الجنوب، ويجعل محوره عملية بناء الدولة والمجتمع السياسي باعتبارها القضية الرئيسية لمعظم دوله والتي تسعى من خلالها لتحقيق التوازن بين الكفاءة والفعالية من جانب، والشرعية من جانب آخر، وبما يحقق النظام الداخلي Domestic Order باعتباره شرط مسبق للحفاظ على نظام دولي مستقر.

وهو في ذلك يرى ملائمة الواقعية التقليدية لدراسة قضايا دول الجنوب، لأن الظروف الحالية في تلك الدول تشبه نفس ظروف ولادة النموذج الأوروبي للدولة في القرنين 17، 19، أي نفس السياق الذي صيغت في إطاره كتابات الآباء المؤسسين للواقعية⁽⁴⁵⁾.

وقد أطلق أيوب على نظريته اسم "Subaltern Realism" أي "واقعية المهمشين"، حيث يشير المعنى الاصطلاحي للمفهوم إلى الأضعف أو الأدنى في المكانة، وقد برز هذا المفهوم في المجتمعات الإنسانية التي تشكل فيها تلك العناصر الأغلبية العظمى من سكانها، في نفس الوقت الذي لا تتمتع فيه بالاهتمام الكافي على كافة المستويات، حيث استعار أيوب هذا المفهوم من مدرسة التاريخ الهندية والتي تخصصت

في دراسة دور العناصر المحدودة القوة داخل المجتمع الهندي مثل الفلاحين والحرفيين، وفي هذا الصدد يرى أيوب أن هناك تشابهاً بين تلك العناصر ودول الجنوب التي تمثل الشريحة الأكبر من الدول في النظام الدولي، في نفس الوقت. تتسم بالضعف النسبي، ومن ثم تم تجاهلها من معظم مدارس العلاقات الدولية⁽⁴⁶⁾.

وتتمثل الافتراضات الرئيسية لهذا النموذج فيما يلي:

- 1- تداخل قضايا النظام الداخلي والنظام الدولي خاصة في مجال الصراع وحله.
- 2- أن قضايا النظام الداخلي - التي هي نتاج عملية بناء الدولة- يجب أن تكون لها الأولوية في التحليل إذا أردنا تفسيراً أوضح للصراعات على المستوى الدولي.
- 3- أن الصراعات الداخلية ليست بمنأى عن تأثير العوامل الخارجية سواء إقليمية أو دولية.

- 4- وجود علاقة ارتباطية بين الصراع داخل الدولة والصراع بين الدول⁽⁴⁷⁾.

وارتباطاً بذلك يرى أيوب أن نظريته في ضوء الافتراضات السابقة يمكن أن

تساعد في وضع استراتيجيات لحل الصراع خاصة مع النظر للمتغيرات التالية:

(أ) المرحلة التي وصل إليها بناء الدولة، ويمكن تحديد ذلك من خلال مؤشرات تتعلق بمستوى القدرة السياسية **Political Capacity**، والربط بين الفعالية والشرعية، فكلما كانت الدولة في مرحلة أولية من البناء كلما انخفضت قدرتها على تحقيق الفعالية ومن ثم زيادة احتمالية الصراع الداخلي وحدوث الفوضى.

(ب) التكوين الأثني للسكان، فكلما انخفضت درجة الاندماج القومي لسكانها كلما زاد احتمالات حدوث صراع داخلي.

(ج) طبيعة سياسات القوى الكبرى تجاه الدولة والإقليم الكائنة فيه.

(د) وجود أو عدم وجود قواعد ومعايير سلوك **Norms** دولية تشجع على الصراع داخل

الدول أو بين الدول، فكلما كانت تلك القواعد والمعايير تسمح أو تشجع على تحلل

وانهيار الدول القائمة (كما هو الحال عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة)، كلما زاد

احتمال حدوث صراع داخلي وتحلل الدولة أو فشلها.

(هـ) عامل الفوضى في النظام الدولي، وفي ذلك يرى أيوب أن ما يميز "واقعية

المهمشين" عن الواقعية التقليدية هو عدم التقليل من أهمية تأثير الطبيعة

الفوضوية للنظام الدولي على سلوك الدول، كذلك اهتمامها بتأثير التقسيم الدولي

للعمل واعتماد دول الجنوب على مراكز القوة الاقتصادية الدولية المتواجدة في

الشمال، وتأثير ذلك كله على شرعية وفعالية دول الجنوب⁽⁴⁸⁾، بمعنى إنها لم تهمل

هيكل النظام الدولي، في نفس الوقت لم تجعله أيضاً المتغير الرئيسي في تحديد

سلوك الدول، حيث تعتقد أن أغلبية الدول تعاني من معضلة الأمن التي هي أكثر

تعقيداً أو ارتباطاً بالعوامل الداخلية مقارنة بالمعضلة الأمنية التي تفترضها الواقعية الهيكلية⁽⁴⁹⁾.

ونتيجة لذلك يرى أيوب أن هذه المتغيرات السابقة ستجعل صانعي السياسة يدركون أن وجود توترات داخل الدولة خلال المراحل الأولى من بنائها، هو أمر طبيعي. ومن حتميات عملية بناء الدولة، وإن الأمر يتطلب القدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات الفعالية والشرعية⁽⁵⁰⁾.

وفي التعقيب على نموذج أيوب ترى الدراسة أنه يتضمن العديد من العناصر الإيجابية، من أهمها جعله المتغيرات الداخلية العنصر الأهم في تفسير الحرب الداخلية في دول الجنوب، كذلك عدم إهماله لدور العامل الخارجي وإن جعله أكثر اتساعاً من مجرد تأثير هيكل النظام الدولي على سلوك الدولة كما افترضت الواقعية الهيكلية، غير أنه من جانب آخر أهمل دراسة دور الفرد - ممثلاً في القائد السياسي - في الصراع الداخلي خاصة وأن خبرة دول الجنوب تشير إلى الدور المتنامي للقادة السياسيين في عملية صنع السياسة، فضلاً عن أن المصادر الداخلية والخارجية للحرب تؤثر من خلال الشاشة الإدراكية لهم، ومن ثم تقترح الدراسة إضافة هذا العنصر للنموذج بحيث يمكن تحليل الحروب الداخلية في تلك الدول على كل من مستوى الفرد والدولة والنظام الدولي. في السياق ذاته تقترح الدراسة إضافة متغير قد يساعد في تحديد توقيت حدوث الحروب الداخلية أي متى تحدث الحرب؟، فقد تتوافر كل هذه المتغيرات الموضوعية التي تحدث عنها النموذج ويتم التفاعل فيما بينها، دون أن ينفجر الموقف في شكل صراع داخلي، هذا المتغير تحدث عنه راسل هاردن Russell Hardan في كتابه "One for All: The Logic of Group Violence" وأطلق عليه "أحداث فجائية" "Tipping Events"⁽⁵¹⁾، والتي يعرفها بأنها تغيرات فجائية أو حتى أحداث عرضية تؤدي إلى تغير في طبيعة علاقات القوة بين الجماعات داخل الدولة، أو حتى بين تلك الجماعات والدولة نفسها، حيث تبدأ بتصرف عرضي مبني على العنف لتبدأ بعده سلسلة من ردود الفعل العنيفة تعتمد على عامل الخوف حيث يُجبر الأفراد على الانضمام لجانب طرف في الصراع في مواجهة الآخر إذا كانوا يرغبون في البقاء أحياء⁽⁵²⁾، في نفس الوقت تكون تلك الأحداث بمثابة نافذة الفرصة "Window of Opportunity"⁽⁵³⁾، لمخرجات التفاعل بين المتغيرات الموضوعية الداخلية والخارجية في شكل عنف مسلح، وبذلك تشكل النافذة السياسية عنصراً هاماً في الإطار التحليلي، بمعنى آخر إن المتغيرات الموضوعية التي تحدث عنها نموذج أيوب ضرورية لحدوث الحرب الداخلية، غير أنه من المرجح أن تنجح هذه العملية إذا ارتبطت بنوع معين من

الأزمات أي **Tipping Events** والتي تصبح بمثابة الفرصة السانحة لحدوث تلك الحرب.

وبإضافة هذه العناصر السابقة إلى نموذج أيوب، ترى الدراسة أنه يمكن التوصل إلى إطار لتحليل الحروب الداخلية يتكون من أربعة عناصر أساسية أنظر الشكل رقم (1) على النحو التالي:

1- متغيرات مستقلة:

تشمل المصادر الداخلية والخارجية لحدوث الحرب الداخلية.

2- متغيرات وسيطة:

تضم صانع السياسة وسماته الشخصية فضلاً عن نسقه العقيدي وإدراكاته، عملية صنع السياسة كذلك الأحداث الفجائية عبر نافذة الفرصة.

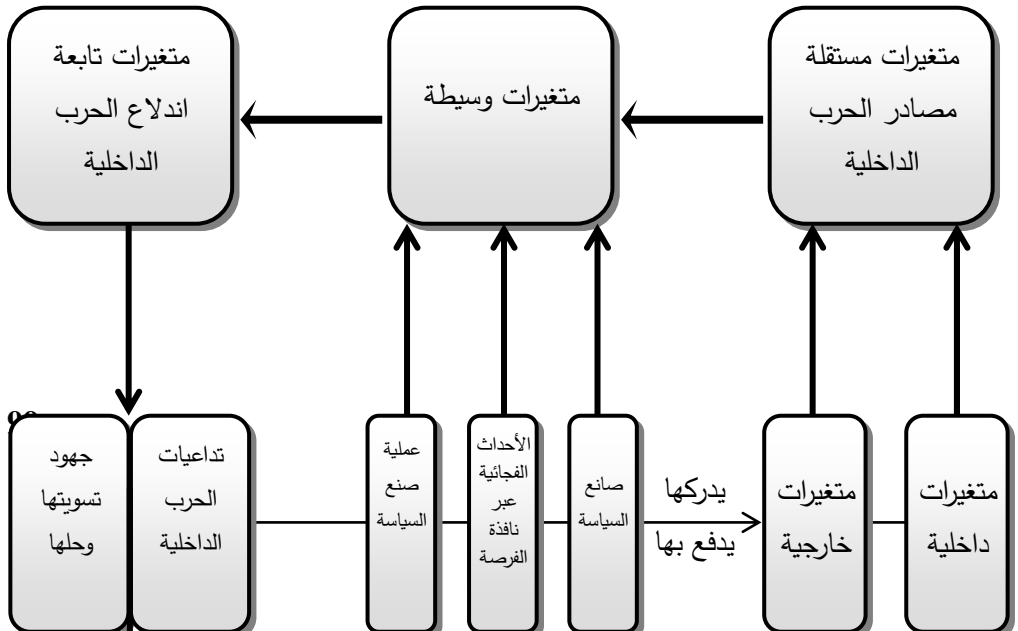
3- متغيرات تابعة:

تتمثل في حدوث الحرب الداخلية نتيجة التفاعل بين المصادر الخارجية والداخلية للصراع، والتي يتم إدراكها من جانب صانع السياسة، مع وجود نافذة أي فرصة سانحة تسمح بدفع مخرجات هذا التفاعل في شكل عنف مسلح.

4- التغذية الاسترجاعية:

حيث تؤدي تداعيات الحرب على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي إلى بذل الجهود لتسويتها وحلها، وقد تنجح تلك الجهود ومن ثم تحقيق الاستقرار، أو قد تفشل ليندلع العنف مرة أخرى لتبدأ جولة جديدة من الحرب الداخلية.

الشكل رقم (1): الإطار المقترح لتحليل الحرب الداخلية



التغذية الاسترجاعية

المصدر: من إعداد الباحثة

تخلص الدراسة إلى محدودية قدرة النموذج الواقعي على تفسير الحروب الداخلية في دول الجنوب، الأمر الذي يستوجب الاستعانة بتفسيرات مكملة، خاصة تلك التي تطورت في إطار دول الجنوب وتعبّر عن خصوصيته، والتي تعطى وزناً أكبر لدور المتغيرات الداخلية والأبعاد المعيارية بما يسمح بإمكانية التحليل على مستوى كل من الفرد والدولة والنظام الدولي.

هوامش الدراسة

(1) أصبح هذا الاصطلاح غير ملائم بنهاية الحرب الباردة واختفاء ما يسمى بالعالم الثاني، حيث أصبح يستخدم بالتبادل مع مصطلحات أخرى منها دول الجنوب، الدول النامية، الدول غير الغربية، الدول غير الصناعية، الدول الأقل نمواً، وبالرغم من عدم وجود اتفاق بين الدارسين على أي منها إلا إنها تستخدم جميعاً للإشارة إلى نفس المجموعة من الدول التي تقع في قارات أفريقيا وآسيا (باستثناء اليابان)، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، والدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي باستثناء روسيا، وذلك بالرغم من أنها لا تمثل وحدة واحدة، حيث تضم تنوعات وأصناف مختلفة من الدول وفقاً لمعايير نشأة الدولة أو توافر مقوماتها وتكويناتها الإثنية، انظر في ذلك :

Asoka Bandarage, "Global Peace and Security in the Post-Cold War Era: A Third World Perspective" in Michael T. Klare ed., Peace and Security Studies: A Curriculum Guide, (Boulder, Co and London: Lynne Rienne Publishers, 1994), pp. 29-42.

(2) حيث قام الدارسون أثناء فترة الحرب الباردة خاصة فترة الستينيات بتحليل ما سمي بحرب الشعوب "Peoples' War"، والتي افترضوا أنها تندلع لعدة أسباب تتعلق بالتخلف أو القومية أو بالدعوى الشيوعية، حيث تم ربط التمرد في دول العالم الثالث بالتنافس بين القوتين العظميين، وكانت النتيجة وجود

عدد محدود من الأدبيات لتفسير أسباب تلك الحروب، ودراسات أضخم حول كيفية حلها حيث كان الهدف المساعدة في صنع سياسات ناجحة تمكن من القضاء على حركات التمرد، ومن ثم غطت تلك الدراسات المناطق التي يرتبط فيها التمرد بالحركات الماركسية مثل الفلبين وفيتنام، في حين تم تجاهل مناطق الصراعات المزمنة مثل إثيوبيا وسري لانكا.

K. J. Holsti, "International Relations Theory and Domestic War in the Third World: The Limits of Relevance" in Sephanie G. Neuman ed. *International Relations Theory and the Third World*, (New York: St.Martin's Press, 1998), pp. 107-108.

(3) يقصد بالحرب الداخلية في هذه الدراسة صراع يرتبط بأربعة خصائص أساسية هي: حدوثه داخل الحدود الجغرافية للدولة، وأن يتولد عن (1000) ضحية على الأقل في أرض المعركة سنوياً، كذلك أن تنغرس الحكومة المركزية فيه كطرف رئيسي، وأخيراً استخدام عنيف للقوة من جانب أطراف الصراع جميعاً على مدار فترة حدوثه، انظر في ذلك التعريف الذي اعتمد عليه Correlates of War Project في:

Malvin Small and David Singer, *Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980* (Beverly – Hills: Sage Publications, 1982).

(4) حيث تحدد الدولة الحديثة والتي تعد الشريحة الأكبر في عالم اليوم استناداً على معايير مرتبطة بالنموذج الغربي للدولة، وبينما تجاوزت الدول الرأسمالية الكبرى الحدأة فإن معظم الدول في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية تعبر عن الحدأة من حيث الشكل، بالإضافة إلى مجموعة متناثرة من الدول في أفريقيا وآسيا الوسطى تعيش في مرحلة ما قبل الحدأة من حيث وجود مستوى منخفض من التماسك السياسي والاجتماعي أو الأبنية السياسية، في نفس الوقت تتطلع للوصول إلى مرحلة الحدأة مما يفتح الباب لحدوث صراع ما بين إطار الحدأة والأنماط التقليدية على المستوى السياسي والاجتماعي، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Barry Buzan and Gerald Segal, "The Rise of the Lite Powers: A Strategy for Post Modern State", *World Policy Journal*, Vol., No.2, (1996), pp. 1-10.

(5) أنظر في ذلك:

- James M. Goldgeier and Michael McFaul, "A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era", *International Organization*, Vol. 46, No. 2 (Spring, 1992), pp. 467-491.
- Max Singer and Aaron Wildavsky, *The Real World Order: Zones, of Peace, Zones of Turmoil*, (Chatham, NJ: Chatham House Publishers, 1993), pp. Xi, 3.
- (6) Amitav Acharya, "Periphery as the Core: The Third World and Security Studies", in Keith Krause and Michael Williams, eds. *Critical Security Studies* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997), pp. 299-327.
- (7) Ole Waever, "The Rise and Fall of Inter- Paradigm Debate", in Steve Smith et.al, eds. *International Theory: Positivism and Beyond* (NY: Cambridge University Press, 1996), pp. 163-164.

(8) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Robert Keohane, "Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War", in David Baldwin, ed. *Neorealism and Neoliberalism* (NY: Columbia University Press, 1993), pp.269-300.

كذلك تدخل كتابات بوزان في إطار هذا التحليل، أنظر على سبيل المثال:

Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century", *International Affairs*, Vol. 67, No. 3 (1991).

- (9) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Mass: Addison – Wesley, 1979), p. 96.
- (10) *Ibid*, p94.
- (11) C. Desch, "Why Realists Disagree about the Third World (and Why They Shouldn't)", *Security Studies*, Vol. 5, No. 3 (Spring, 1996), pp. 375-377.
- (12) Robert Jervis, "Cooperation Under Security Dilemma, *World Politics*, Vol.30, No.2 (January, 1978), pp186-214.

(13) أنظر نموذجاً لهذا الجدل في:

Waltz, Op. Cit. & Stephen Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

- (14) Laura Neack, *The New Foreign Policy, Power Seeking in a Globalized Era* (New York: A Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2008), p14.
- (15) Holsti, Op. Cit, p. 113.
- (16) Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, *Politics Among Nations*, sixth edition (NY: Knoph, 1985), pp. 39, 190.
- (17) Mohammed Ayoob, "Subaltern Realism: International Relations Theory Meets the Third World" in Neuman, ed., Op. Cit, pp. 29, 40.
- (18) Barry Buzan, "System Versus Units in Theorizing about Third World", in Neuman, ed., Op. Cit., p. 215.
- (19) Waltz, Op. Cit. p.89.
- (20) *Ibid*, pp. 115-116.

(21) أنظر تفاصيل ذلك:

Jervis, Op. Cit., pp. 167-213.

- (22) Steven R. David, "The Primacy of Internal War", in Neuman, ed., Op. Cit., p.78.
- (23) *Ibid*, p. 92.
- (24) *Ibid*, p. 85.
- (25) *Ibid*.
- (26) Brabara F. Walter, "The Critical Barrier to Civil War Settlement", *International Organization*, Vol. 51, No.3 (Summer, 1997), p. 363.
- (27) Mark Pecenty and William Stanely, "Liberal Social Reconstruction and Resolution of Civil War in Central America", *International Organization*, Vol.55, No.1, (Winter, 2001), p.151.
- (28) Fen Osler, Hampson and David Mandelof, "Intervention and the Nation – building Debate" (Paper Presented at Annual Meeting of International Studies Association, California, March 22-26, 2006), p.18.
- (29) *Ibid*, p.14.
- (30) *Ibid*, p.19.
- (31) Walter, Op. Cit., p. 347 & Seth G. Jones, "State Building and Overwhelming Force: The Legacy of Iraq and Afganistan", (Paper Prepared for Annual Meeting of the American Political Science Association, August 30th – September 2nd, 2007), pp. 12-14.
- (32) Walter, Op. Cit., p. 341.

(33) Ayooob, Op. Cit. pp. 41-42.

(34) Ibid, p. 38.

(35) David, Op. Cit., p. 79.

(36) Ibid

(37) Ibid, p. 91.

(38) Holsti, Op. Cit., p. 120.

(39) Ibid, p.115.

(40) David, Op. Cit, p.93.

(41) انظر الفرق بين منع الصراع، وإدراته، وتسويته وحله، وتحويله، حيث أنها كلها آليات للتعامل مع الصراع في مراحله المختلفة و إن كانت تعمل بشكل متداخل.

- Niklas L. P. Swanstrom & Mikael S. Weissmann, "Conflict, Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: a Conceptual exploration", Concept Paper (Summer, 2005).
- Karen Mingst "Conflict Resolution: Review Essay", The Journal of Conflict Studies (Fall, 1996).
- Gunter Bachler, "Conflict Transformation Through State Reform", (Gerghof Research Center for Constructive Conflict Management, August, 2004) Available at: <http://www.berghof-handbook-net>

(42) حيث يتم في هذا الإطار تسوية الصراعات وحلها بتعديل تفضيلات أطراف الصراع وإعادة تشكيل هوياتهم، عن طريق تشجيعهم على تبني معايير جديدة من خلال عملية تنشئة في إطار ما أسمته مارثا فينيمور "بالبناء الاجتماعي الاستراتيجي"، حيث يتم الربط بين الخطابات Discursive واستراتيجيات ترتكز على منح مكافآت أو فرض عقوبات في حالة خرق تلك المعايير أنظر في ذلك:

Martha Finnimore and Kathryn Sikkink, Inter-norm Dynamics adhere and Political Change, International Organization, Vol.52, No.4 (1998).

راجع أيضاً خبرة دول أمريكا الوسطى في هذا المجال (السلفادور وجواتيمالا ونيكاراجوا) في:

Pecenty and Stanely, Op. Cit, pp. 149-182.

كذلك راجع مقولات المدرسة النقدية خاصة في مجال تسوية الصراع وحله بتركيزها على تحويل العلاقات الداخلية القائمة على التمييز وعدم العدالة سواء بين الجماعات Societal Level أو بين الأفراد Interpersonal Level، أنظر على سبيل المثال:

Toran Hansen, Critical Conflict Resolution Theory and Practice, Conflict Resolution Quarterly, Vol.25, No.4 (Summer, 2008).

(43) انظر في ذلك على سبيل المثال :

- نادية مصطفى (إشراف وتقديم)، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2001).
- ، تجاوز الثنائيات : "رؤية حضارية مغايرة لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 190 (أكتوبر، 2012)، ص ص 29-32.
- ، "الديمقراطية العالمية من منظورات غربية، نحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية"، سلسلة الوعي الحضاري، العدد 2 (2012).

(44) هو الدكتور محمد أيوب الاستاذ بجامعة نهرو بالهند.

(45) Ayooob, Op. Cit., p.41.

(46) Ibid.

(47) Ibid, pp. 45-46.

(48) Ibid, p. 47.

(49) Ibid.

(50) أنظر في ذلك:

Mahammed Ayoob, "State – Making, State Breaking, State Failure" in Chester A Crocker and Fen Osler Hampson, eds. *Managing Global Chaos: Sources of and Responses to International Conflict* (Washington Dc: United States Institute of Peace Press, 1996), pp. 37-51.

(51) Holsti, *Op. Cit.*, p118.

(52) يرى هولستي أن هذا المتغير يعمل كعامل وسيط يفسر لماذا يحدث تفكك في العلاقات في لحظة معينة بين مجموعة من البشر عاشوا في سلام لفترة طويلة من الزمن، وفي ذلك يشير إلى حادث سقوط طائرة الرئيس الرواندي المنتمي إلى الهوتو في أبريل 1994، وهو في طريق عودته من مؤتمر السلام الذي عقد في تنزانيا لينتهي حرب العصابات التي تزعمها التوتسي ضد النظام، لتبدأ بعد ذلك عملية إبادة واسعة النطاق ضدهم عبر جميع أنحاء البلاد.

Ibid, p. 119.

(53) "النوافذ السياسية" مصطلح تعرفه أدبيات الإصلاح الداخلي، وقد أشتمه روجر كينجدون من فكرة "نوافذ الفضاء" التي تشير إلى أنه في لحظة معينة من الوقت يوجد الكوكب المستهدف في المكان المناسب لإطلاق الصاروخ الفضائي، لكن لن يبقى لفترة طويلة على هذا النحو، ومن ثم فإن عملية الإطلاق يجب أن تتم عندما تكون النافذة مفتوحة وإلا ضاعت الفرصة، فإذا ضاعت فإنها من الممكن أن تتكرر في وقت آخر وعلى رواد ومهندسي الفضاء الانتظار حتى يعاد فتح النافذة، أنظر في ذلك:

R. Kingdon, *Agendas: Alternatives and Puplic Policies* (Boston: Little, Brown and Company, 1984), pp. 174-178.